السلطات الإيرانية تنفذ حكم الجلد بحق مغنية وفريقها بسبب عرض غنائي



أثار تنفيذ السلطات الإيرانية حكم الجلد بحق مغنية وأربعة من أعضاء فريقها الفني، على خلفية عرض غنائي بثته مباشرة عبر الإنترنت دون ارتداء الحجاب، جدلاً بشأن دوافع العقوبة وتوقيتها، وسط تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، ومخاوف من عودة الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وتلقت المغنية برستو أحمدي (29 عاماً) وأربعة من أعضاء فريق العمل المنتج لأغنياتها 74 جلدة لكل منهم، يوم الاثنين الماضي، بسبب عرض غنائي أقيم في خان قرب مدينة قم، ظهرت فيه بملابس مكشوفة الكتفين ومن دون حجاب، بمشاركة موسيقيين رجال، في مخالفة لقواعد الزي المعمول بها في إيران.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مصادر مطلعة أن العقوبة، التي نُفذت بعد نحو عامين من انتشار تسجيل الحفل على الإنترنت، تمثل، بحسب تقديرات هذه المصادر، استعراضاً للقوة من جانب المؤسسة الدينية الحاكمة، ورسالة تحذير للمعارضين المحتملين، فضلاً عن محاولة لاحتواء غضب المحافظين المتشددين من التراخي في تطبيق قواعد الحجاب.

وقالت صبا روباتجازي، وهي مغنية إيرانية مقيمة في لندن وتعرف أحمدي منذ طفولتهما، إن "السلطات ترسل رسالة خوف من خلال الجلد"، مضيفة أن العقوبة قد تزيد من غضب الشارع الإيراني بدلاً من إنهاء حالة التحدي.

وبحسب ثلاثة مسؤولين ومصدرين مطلعين على شؤون المؤسسة الحاكمة تحدثوا لـ"رويترز" شريطة عدم الكشف عن هوياتهم، فإن توقيت تنفيذ العقوبة، بعد أشهر من الحرب التي ألحقت أضراراً بالاقتصاد الإيراني، وقرب الذكرى السنوية للاحتجاجات التي شهدتها البلاد، يعكس مخاوف السلطات من تحول التدهور المعيشي إلى موجة احتجاجات جديدة.

وقال مصدر إن القرار حظي بدعم المحافظين المتشددين داخل هرم السلطة، فيما لم يؤيده مسؤولون أكثر اعتدالاً، خشية أن يؤدي إلى تأجيج الرأي العام وتعميق الانقسامات في مرحلة حساسة.

ونقل التقرير عن أليكس فاتانكا، من معهد الشرق الأوسط للأبحاث، قوله إن السلطات تدرك أن الشتاء سيكون صعباً في ظل استمرار تداعيات الحرب، وإنها قلقة من الاحتجاجات الشعبية، مضيفاً أن بعض القرارات قد تُتخذ لمجرد إظهار القوة.

وتقول الحكومة الإيرانية إن السلطة القضائية مستقلة، وإن العقوبات من هذا النوع لا ترتبط بالسياسة، فيما حذر الرئيس مسعود بزشكيان السلطات سابقاً من استخدام القوة في معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية.

وتأتي العقوبة في وقت يتصاعد فيه الخلاف بشأن تطبيق قواعد الزي الإلزامية التي فرضتها الجمهورية الإسلامية عقب ثورة عام 1979، والتي تلزم النساء بتغطية شعورهن وارتداء ملابس فضفاضة في الأماكن العامة.

وقد تراجع الالتزام بهذه القواعد تدريجياً منذ الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت عام 2022، عقب وفاة الشابة مهسا أميني أثناء احتجازها بتهمة مخالفة قواعد الحجاب، وهي احتجاجات شكلت تحدياً واسعاً للسلطات وأعقبتها حالة من التراخي النسبي في تطبيق تلك القواعد.

وأشار ثلاثة من المصادر إلى تزايد استياء المحافظين المتشددين من هذا التراجع، فيما طالب سياسيون من هذا التيار باتخاذ إجراءات لمواجهة ما يصفونه بالتدهور الأخلاقي، رغم تحذيرات بزشكيان من اللجوء

إلى القوة.

كما نقل التقرير عن غلام علي حداد عادل، السياسي المحافظ ووالد زوجة المرشد الأعلى مجتبى خامنئي، قوله في أيلول/سبتمبر الماضي إن ظروف الحرب تحول دون تطبيق قواعد الحجاب بالصرامة التي ترغب بها السلطات.

ويرى مصدران مطلعان أن معاقبة أحمدي وأعضاء فريقها قد تكون محاولة لطمأنة المحافظين المتشددين من دون المخاطرة بإطلاق حملة قمع واسعة ضد النساء، قد تثير ردود فعل شعبية يصعب احتواؤها.

وقالت سكايلر تومسون، نائبة مدير وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (هرانا)، ومقرها الولايات المتحدة، إن العقوبة تأتي ضمن حملة أوسع للسيطرة على سلوك النساء، مضيفة أن السلطات تواصل مراقبة طريقة تعبيرهن عن أنفسهن في الأماكن العامة وأنماط حياتهن اليومية.

وفي المقابل، قالت روباتجازي إنها تعتقد أن العقوبة لن تقضي على روح التحدي لدى أحمدي وفريقها، مشيرة إلى انقطاع التواصل معها منذ أشهر بسبب صعوبة الاتصالات مع إيران، وعدم توفر معلومات عن مكان المغنية أو حالتها بعد تنفيذ الحكم.